١ - إعادة بناء القوات المسلحة

بعد فترة قصيرة من الحديث الذى دار بين اللواء أحمد إسماعيل وبينى ، على إثر تعيينه حديثا « قائد جبهة قناة السويس » التى تشمل المنطقة من بورسعيد شمالاً حتى السويس جنوباً ، صدر قرار تعيينى « رئيس أركان الجبهة » .

غادرت القاهرة متوجهاً إلى منطقة القناة فى عربة جيب ، مفكراً فى أحداث الحرب العالمية الثانية ، وما فيها من أمثلة لجيوش هزمت ثم استعادت قوتها وانتصرت .

وتركز تفكيرى لاستعادة الأخطاء التى ارتكبناها ، وأدت إلى هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وما ترتب عليها من نتائج أليمة . لقد استكملت إسرائيل احتلال باقى أرض فلسطين — الضفة الغربية وقطاع غزة — كما احتلت شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان ، ومن ثم فإن الدول العربية كانت تواجه « المشكلة الفلسطينية » منذ قيام دولة إسرائيل ، وأصبحنا — نحن العرب — نواجه مشكلة أخرى هى الاحتلال الإسرائيلى للجزء الباقى من فلسطين ومشكلة جديدة هى الاحتلال الإسرائيلى لجزء من الأراضى المصرية والسورية .

دخلت قيادة الجبهة ، لأجد اللواء أحمد إسماعيل يجلس على كرسى ميدانى من الخشب أمام منضدة خشبية عليها مجموعة من الخرائط ، داخل كشك خشبى صغير تحت مجموعة من الأشجار ، بينما ضباط هيئة القيادة موزعون فى الخنادق المخصصة للعمل فى أماكن متباعدة .

تلاقت أعيننا ، وفاضت المشاعر ، وجلسنا نتحدث عن الموقف العسكرى فى الجبهة ،

وتحليل أعمال ونوايا العدو المنتظرة ، وسرعة إعادة بناء القوات وتدريبها لمواجهة عدو يشعر بالتفوق العسكرى ، عدو حقق انتصاراً فى حرب تصوَّر أنها الحرب التى أنهت كل الحروب ، وأن العرب لم يبق أمامهم سوى الاستسلام .

وكان لزاماً أن تواجه مصر الموقف ، وتضع الأسس والمبادىء السياسية والعسكرية التى تقود مسيرتها الشاقة فى المرحلة القادمة . وكان من أبرز حقائق الموقف أن إسرائيل احتلت الأرض العربية فى حرب يونيو لكى تبقى فيها زمناً طويلاً ، تؤيدها الولايات المتحدة سياسياً وتمدها بكل أسباب القوة العسكرية بحيث تتمكن من الوقوف ضد كل العرب .

وعلى هذا الأساس بدأت مرحلة جديدة من العمل ، تتطلب عملاً جاداً ، وإعداداً مصرياً وعربياً لمعركة عسكرية مقبلة ، لا بد أن نخوضها لاستعادة الأرض والحق . لذلك كان من الضرورى التركيز على إعادة تنظيم وبناء القوات المسلحة ، وتحديد مهمتها الأساسية لتكون « التفرغ الكامل للدفاع عن تراب مصر وتحرير الأرض المحتلة » على أساس مبدأ أن « ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة » .

□ □ □

وكانت نقطة البدء – بعد حرب يونيو مباشرة – هى إعادة بناء القوات المسلحة ، بعد أن فقدت الجزء الأكبر من أسلحتها ومعداتها ، وفقدت الثقة فى قياداتها ، وتحطمت الروح المعنوية لرجالها . كما أن الشعب فقد ثقته بها بعد أن احتلت إسرائيل سيناء ، ورفعت أعلامها على الضفة الشرقية للقناة بطريقة مهينة . بالاضافة لذلك لم يكن لدينا قوات متماسكة على الضفة الغربية للقناة بالقدر والتسليح الكافى للدفاع عن منطقة القناة ، وبالتالى الدفاع عن الدولة .

كانت عملية البناء من أصعب وأشق الأعمال ، فقد كانت تتم فى ظروف غير عادية ، لأن صدمة الهزيمة كانت شديدة على الجيش والشعب . ولما كانت القيادة العسكرية هى عصب القوات المسلحة ، فقد كانت الخطوة الأولى التى اتخذها الرئيس عبد الناصر هى إعفاء المشير عامر من منصبه وتعيين الفريق أول محمد فوزى قائداً عاماً للقوات المسلحة والفريق عبد المنعم رياض رئيساً للأركان ، وإعفاء قادة القوات الجوية والبحرية والبرية وقادة آخرين ، وتعيين قادة جدد يتصفون باحتراف العمل العسكرى . وبدأت

القيادات الجديدة تستخلص الدروس المستفادة من حرب يونيو لتكون أساساً للبناء الجديد .

وكان اختيار الفريق أول فوزى والفريق عبد المنعم رياض فى ذلك الوقت اختياراً موفقاً . فقد كان الأول شديداً فى الانضباط العسكرى الذى يصل إلى حد القسوة ، وهو ما كنا نحتاج إليه فى تلك الفترة الحالكة بعد أن وصل الانضباط العسكرى إلى الانهيار نتيجة لحرب اليمن ، وإقحام القوات المسلحة فى مجالات عمل غير عسكرية ، وحرب يونيو . أما الثانى – عبد المنعم رياض – فقد كان ذا علم عسكرى غزير ، وله نظرة استراتيجية واسعة ، وهو ما كنا نحتاج إليه فى التخطيط والعمليات ونشر الفكر العسكرى الصحيح . ومعنى ذلك أن كلاً منهما يكمل الآخر فى قيادة القوات المسلحة لإعادة البناء ورفع كفاءتها القتالية .

وكان طبيعيا أن يشمل البناء معالجة الشرخ المعنوى الذى أصاب القوات المسلحة بعد أن تحمل رجالها وزر الهزيمة ، برغم أنهم كانوا من ضحاياها ولم يكونوا سبباً فيها . ولذلك كان البناء النفسى والمعنوى للرجال هو من أشق الأعمال وأكثرها أهمية أمام القيادة العامة للقوات المسلحة والقيادات التى تولت القيادة بعد الحرب . وأصبح هناك إيمان راسخ لدى القوات بأنه بالاصرار والعزيمة والروح المعنوية العالية ، يمكننا تعويض ما فقدناه ، وإعادة بناء ما هدمته الحرب .

القيادة والسيطرة على شئون الدفاع والقوات المسلحة :

وكانت الخطوة الرئيسية الثانية لإعادة البناء ، هى إصدار قانون جديد يحدد أسلوب « القيادة والسيطرة على شئون الدفاع عن الدولة والقوات المسلحة » ، ويصحح الأوضاع الخاطئة التى كانت سائدة قبل حرب يونيو والتى كانت سبباً رئيسياً من أسباب الهزيمة .

لقد كان من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى الهزيمة السياسية والعسكرية التى حدثت فى صيف ١٩٦٧ ، هو عدم تحديد سلطات حقيقية لرئيس الجمهورية على القوات المسلحة ، وبالتالى عدم ممارسته لأى سلطة فعالة عليها ، ولذلك تركت الأمور كلها فى يد نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة المشير عامر .

والسبب الآخر ، كان توزيع المسئوليات بين جهتين غير متكافئتين هما هيئة أركان حرب القوات المسلحة ومكتب نائب القائد الأعلى (للشئون العامة) الذى تحول قبل الحرب إلى وزارة الحربية على غير أساس علمى ودون الاستناد إلى أى تجربة سابقة سواء فى الدول الغربية أو الشرقية .

كان من الضرورى إعادة النظر فى أسلوب القيادة والسيطرة على القوات المسلحة بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، وما يستتبع ذلك من تعيين قيادات عسكرية محترفة قادرة على القيام بمسئولياتها بدءاً من مستوى القائد العام حتى مستوى قادة التشكيلات فى أفرع القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية ، إلا أن ذلك لم يتم .

ومن هنا ظهرت روح اللامبالاة وعدم تقدير المسئولية فى إعداد القوات المسلحة للحرب – تخطيطاً وتدريباً وتنظيماً وانضباطاً – وانزلقت القيادة العسكرية نحو اهتمامات جانبية حتى جاءت حرب يونيو ، فكانت النتيجة هزيمة سياسية وهزيمة عسكرية على نطاق واسع .

وبالرغم من الأهمية القصوى لموضوعات إعداد الدولة للحرب ، وبرغم أن تلك الموضوعات تدخل فى صميم اختصاصات مجلس الدفاع الوطنى ، وهو المجلس الذى لم يمارس اختصاصاته ، فقد حدث خلل خطير فى التركيب التنظيمى للأجهزة المسئولة عن شئون الدفاع عن الدولة أدى إلى عدم إعداد الدولة للحرب وتحضير القوات المسلحة تحضيراً سليماً للحرب .

وعلى ذلك صدر قانون جديد يحدد المسئوليات والصلاحيات لإعداد الدولة للحرب ، واختصاصات مجلس الدفاع الوطنى والمجلس الأعلى للقوات المسلحة ، وقيادة القوات المسلحة بمعرفة وزير الحربية الذى أصبح بحكم وظيفته قائدا عاما لها . وألغيت وظيفة نائب القائد الأعلى بعد أن زالت أسباب وظروف إنشائها . وهكذا أخذت الأمور تسير فى طريقها الصحيح الذى يؤدى إلى نجاح تحقيق الأهداف القومية وإعداد الدولة وقواتها المسلحة للحرب .

□ □ □

وعلى ضوء نتائج الحروب والخبرات السابقة ، ألغيت قيادة القوات البرية . لقد كان

لدينا قبل حرب يونيو ، ثلاث قيادات هى قيادات القوات البرية والبحرية والجوية التى كانت مسئولة أيضاً عن الدفاع الجوى . وكان يتسم عمل هذه القيادات بروح الانعزال والاستقلال ، وكانت تشعر كل منها أنها تزداد نفوذاً وتصبح أقوى سلطة كلما زاد انعزالها واستقلالها وإضعاف القيادة العامة ، الأمر الذى حرم القوات المسلحة من العمل كفريق واحد بروح التعاون المطلوبة فى أى صراع مسلح . وعولجت هذه الحالة بحزم حتى أصبحت القيادة العامة لها السيطرة المركزية على كل أفرع القوات المسلحة ، فتوحدت جهودها لتحقيق هدف واحد هو الصراع المسلح ضد إسرائيل . وهكذا عادت المفاهيم العسكرية الصحيحة لتصبح هى السائدة بعد أن كانت مفقودة قبل حرب يونيو ، وبهذه الروح الجديدة أعيد البناء .

وبعد دراسة وتحليل قدرات العدو وقدراتنا فى ذلك الوقت والمستقبل المنظور ، تقرر إنشاء قوة جديدة هى « قوات الدفاع الجوى » لمواجهة قوات العدو الجوية المتفوقة ، والتى كان ينتظر أن تظل متفوقة لسنوات قادمة . وهذا يعنى أن تتفرغ قيادة القوات الجوية لإعادة بناء هذه القوات تنظيماً وتسليحاً وتدريباً وإعداداً للقتال وإنشاء وتجهيز المطارات . وأصبح لدينا قوتان تعملان ضد السلاح الجوى الإسرائيلى . وقد أثبتت هذه التجربة نجاحها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، عندما حققت قوات الدفاع الجوى نجاحا ملحوظاً فى التصدى لليد الإسرائيلية الطويلة – سلاحها الجوى – بالتعاون الوثيق مع القوات الجوية .

وكان من الضرورى إعادة قواتنا من اليمن بعد حرب استمرت خمسة أعوام ، حيث ظهرت الحاجة إلى هذه القوات فى مصر من جهة ، كما أن وجودها هناك أصبح لا يتفق مع السياسة الجديدة التى يجب أن تنتهجها مصر للتعاون مع الدول العربية وبصفة خاصة المملكة العربية السعودية . وتمت تسوية مشكلة اليمن بصفة نهائية مما أدى إلى سحب القوات المصرية تدريجياً من اليمن ، وبالتالى زال التوتر الذى كان قائماً فى العلاقات المصرية السعودية .

الاحتراف العسكرى :

وكانت الخطوة الرئيسية الثالثة لإعادة البناء هى إبعاد قواتنا المسلحة عن كل عمل مدنى سبق تكليفها به . فقد أعيد الضباط الذين يعملون فى قطاعات مدنية إلى وظائفهم

العسكرية أو تم نقلهم نهائياً إلى وظائف مدنية ، وتم إلغاء وحدات غير مقاتلة كانت مكلفة بأعمال مدنية من اختصاص وزارات أخرى ، وبذلك احترفت القوات المسلحة عملها العسكرى فقط .

ولقد كانت هذه الخطوة من أفضل الخطوات التى اتخذتها القيادة السياسية مع القيادة العسكرية فى هذه المرحلة ، بعد أن كانت القيادة العليا للقوات المسلحة قد زحفت إلى أعمال مدنية لا شأن لها بها ، حتى أصبح المشير عامر فى وقت من الأوقات رئيساً « للجنة تصفية الاقطاع » فى وقت كان مطلوبا منه أن يتفرغ للعمل العسكرى بوصفه القائد العام للقوات المسلحة لإعداد القوات للحرب وتنظيم شئون الدفاع عن الدولة .

وفى إطار هذه السياسة الجديدة التى قضت بتفرغ[1] جميع قيادات ووحدات القوات لواجبها الطبيعى وهو العمل العسكرى فى شئون الدفاع عن الدولة ، صدرت قرارات جمهورية بنقل وحدات حرس الجمارك إلى وزارة الداخلية ، ونقل وحدات مراقبة التموين إلى وزارة التموين كما تم إلغاء وحدات الزراعة التى كانت تشمل أكثر من ثلاثة ألوية من الجنود والضباط والعربات ، مكلفة بزراعة خمسين ألف فدان فى مديرية التحرير ، ونقلت جميعها إلى وزارة الزراعة . وألغيت وحدات النقل العام بمدينة القاهرة ، والتى كان فيها عناصر كثيرة من إدارة المركبات والشرطة العسكرية ، حيث أعيدت إلى مؤسسة النقل العام .

وكان من أبرز الموضوعات التى عولجت فى هذه الفترة ، هو توجيه أجهزة المخابرات الحربية إلى عملها الرئيسى فى جمع وتحليل المعلومات عن العدو . وأصبحت موضوعات الأمن التى كانت الشغل الشاغل لأجهزة المخابرات قبل حرب يونيو ، تحتل الجزء الأصغر من مجهود هذه الأجهزة ، مع توجيه عناية كاملة لتأمين القوات المسلحة ضد الجاسوسية وتنفيذ إجراءات الأمن الحربى التى تخدم العمل العسكرى . وهنا لا بد من القول على الفور إن أجهزة المخابرات كانت إحدى نقط ضعف القوات المسلحة قبل حرب يونيو ١٩٦٧ ، وأصبحت من نقط قوتها بعد هذه الحرب وتطورت لتكون عاملاً رئيسياً من عوامل نصرها فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

---

(١) فريق أول محمد فوزى – حرب السنوات الثلاث ١٩٦٧ / ١٩٧٠ – ص ٢٣٨ .

أما عن الانضباط العسكرى ، فقد ساد العمل فى القوات المسلحة كما يجب أن يكون ، وهو ما افتقدناه طويلاً قبل حرب يونيو . ولا شك أن عودة روح العسكرية المصرية الأصيلة ساعدت كثيراً على إنجاز الأعمال المطلوبة بدقة وكفاءة فى التوقيتات المحددة لها . وكان ذلك واضحاً تماماً فى كل مجالات العمل فى جبهة القناة بصفة خاصة وكل القوات المسلحة بصفة عامة .

التسـليح :

وكان التسليح من أهم الأمور فى تلك المرحلة ، وكان الاتحاد السوفيتى هو المصدر الرئيسى لإمدادنا بالسلاح ، وبدونه ما كان يمكن إعادة البناء .

لقد أسرع الاتحاد السوفيتى بإمداد مصر بالأسلحة والمعدات تعويضاً عما خسرناه فى حرب يونيو . وكانت تصل الأسلحة إلى مصر عن طريق النقل الجوى والنقل البحرى ، مع إعطاء الأسبقية لطائرات القتال وأسلحة الدفاع الجوى ويلى ذلك أسلحة المدفعية والدبابات والمعدات اللازمة لتقوية دفاعات منطقة القناة .

وكنا فى جبهة القناة نترقب وصول الأسلحة فى لهفة ، حيث أن وصولها كان ضرورياً لزيادة كفاءة القوات فى الدفاع عن المنطقة . ومما يجدر ذكره أن بعض الأسلحة كانت تصل لقوات الجبهة حيث يتم التدريب عليها ، فى الوقت الذى كانت تتخذ فيه القوات أوضاعاً دفاعية ، وقد تشتبك بالنيران ضد العدو على الضفة الشرقية للقناة . والحق يقال إن هذه العملية ، كانت تتم بروح التعاون وتقدير المسئولية من كل أجهزة القيادة العامة والوحدات الأمر الذى جعل الروح المعنوية ترتفع تدريجيا يوماً بعد يوم لتعيد الثقة بالنفس والثقة فى القيادة العسكرية .

ووصل إلى مصر وفد عسكرى سوفيتى كبير برئاسة الجنرال لاشنكوف للمعاونة فى إعادة تنظيم القوات وتسليحها وتدريبها . وكان هذا الوفد هو بداية وصول « خبراء سوفييت » أكثر عدداً ، وتعدلت التسمية فيما بعد ليكونوا « مستشارين » فى الوحدات والتشكيلات والقيادات . ومن الملاحظ أن مجموعة من المستشارين برئاسة لاشنكوف كانوا على درجة عالية من الكفاءة والخبرة فى مجالات عملهم ، ولذلك استحقوا حينئذ كل تقدير .

وفى يوم ١٩٦٧/٦/٢١ وصل إلى مصر الرئيس السوفيتى بودجورنى يرافقه وفد عسكرى برئاسة المارشال زخاروف رئيس أركان حرب القوات السوفيتية ، لإظهار التأييد السياسى لمصر وبحث المطالب من الأسلحة والمعدات لإعادة البناء . وقد ظل المارشال زخاروف فى مصر لمدة شهر تقريباً لتقديم المعاونة فى تنظيم القوات ورفع كفاءتها القتالية بالتعاون الوثيق مع القائد العام للقوات المسلحة تحت الاشراف المباشر للرئيس عبد الناصر .

□ □ □

ويقول محمود رياض[1] وزير الخارجية حينئذ عن مباحثات عبد الناصر — بودجورنى :

" فى اليوم التالى – ١٩٦٧/٦/٢٢ – بدأت المباحثات ، وحضرها مع بودجورنى المارشال زخاروف والسفير السوفيتى بالقاهرة . وحضر مع عبد الناصر كل من زكريا محيى الدين وعلى صبرى والفريق أول محمد فوزى وأنا .

وأهمية تلك الجلسة الأولي من المباحثات الرسمية ترجع إلى أنها كانت بداية مرحلة جديدة فى العلاقات المصرية السوفيتية ، أدت فيما بعد إلى تواجد سوفيتى قوى ، ليس فى مصر وحدها ، بل فى أماكن أخرى عديدة فى العالم العربى ، وأدت بالتالى إلى تغيير تدريجى فى سياسة مصر بالنسبة لعدم الانحياز . وكان التواجد السوفيتى يزداد كلما ازداد الدعم الأمريكى للاحتلال العسكرى الإسرائيلى .

وخلال مباحثات عبد الناصر – بودجورنى يومى ٢٢ ، ٢٣ يونيو ١٩٦٧ طلب الرئيس عبد الناصر تحقيق التوازن العسكرى بين مصر وإسرائيل ، مما يستلزم دعم القوات المسلحة بالأسلحة والخبراء السوفييت وخاصة فى مجال الدفاع الجوى . وأوضح للجانب السوفيتى أن ضربة العدو الأخيرة فى حرب يونيو قد أثرت على معنويات قواتنا المسلحة بدرجة كبيرة ، ولذلك فإن الإسراع فى تعويض الأسلحة التى فقدناها هو أمر حيوى تماماً سيؤثر كثيراً وبشكل إيجابى على معنويات ضباط وجنود الجيش .

وبالنسبة للقوات الجوية أبرز عبد الناصر للجانب السوفيتى ، أنه وصل إلى مصر

---

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ – ١٩٧٨) – ص ٩٤ ، ٩٥ .

بعد المعركة مباشرة ٢٥ طائرة ميج ٢١ و ٩٣ طائرة ميج ١٧ ، وأنه تم الاتفاق على إرسال ٤٠ طائرة ميج ٢١ جديدة .

ومن الناحية الفنية فإن طائرات الميج مداها قصير إذا ما قورنت بطائرات الميراج والمستير التى تملكها إسرائيل والتى يمكنها أن تصل من قواعدها فى إسرائيل حتى مرسى مطروح . وهذا معناه أن الطائرات الإسرائيلية يمكنها أن تصل إلى العمق المصرى ، بينما طائراتنا لا تستطيع الوصول إلى عمق إسرائيل . لذلك طلب عبد الناصر نوعاً جديداً من الطائرات القاذفة المقاتلة بعيدة المدى حتى لا تبقى إسرائيل متفوقة وقادرة على ضربنا بينما نحن لا نستطيع الرد عليها . وطلب عبد الناصر أيضاً تزويد مصر بصفة عاجلة وبطريق الجو وليس البحر بعدد من طائرات الميج ٢١ لكى تشترك فوراً فى الدفاع الجوى عن الجمهورية حيث يوجد لدينا طيارون بدون طائرات .

وعن الدفاع الجوى فى مرحلة إعادة البناء ، فقد كان الرئيس عبد الناصر يُفضِّل أن يكون ذلك فى إطار دفاع مشترك أى مصرى / سوفيتى ، وبذلك يشترك ضباطنا وجنودنا فى الدفاع الجوى مما يكسبهم الخبرة من الكوادر السوفيتية . وكان رأى بودجورنى أنه من الأنسب أن يكون الدفاع الجوى مصرياً على أن تقدم له مساعدات سوفيتية " .

□ □ □

وفى شرحه لموقف مصر فى تلك المرحلة العصيبة ، تحدث الرئيس عبد الناصر فى هذه المباحثات ، قال[1] :

" إننا فى مصر تعرضنا للعدوان من قبل فى سنة ١٩٥٦ والآن فى عام ١٩٦٧ ، لأن الغرب اعتبرنا من جانبه منحازين فعلاً إلى الكتلة الشرقية ، لأننا رفضنا أن نسير خلف السياسة الأمريكية ، وسياستنا تنطلق من مبادئنا التى ترتكز عليها سياستنا الخارجية القائمة على عدم الانحياز .

وها نحن قد رأينا إسرائيل تهاجمنا وتحتل أراضينا بتواطؤ مع الولايات المتحدة . وخلال الحرب تساءل الناس هنا فى مصر قائلين : أين أصدقاؤنا السوفيت ؟

---

(١) المرجع السابق – ص ٩٥ ، ٩٦ .

لكن كان من الواضح عدم إمكان معاونتكم لنا عسكريا قبل أن يكون هناك اتفاق معكم على الترتيبات العسكرية اللازمة . وأنا أعرف أن من شأن هذا الاتفاق أن يثير لنا مزيداً من العداء من الجانب الأمريكى ، ولكننى أعرف أيضاً أن الولايات المتحدة قد انحازت تماماً إلى جانب إسرائيل فى مجلس الأمن ورفضت أى مشروع قرار يطالب إسرائيل بالعودة إلى خطوط ٤ يونيو ، وأعرف أن الولايات المتحدة سوف تواصل سياستها العدوانية ضدنا فى المستقبل القريب .

ولذلك فإنه غير منطقى أن نبقى فى مصر محايدين بين الذى يضربنا وبين الذى يساعدنا . وإننا راغبون فى تعميق وتدعيم التعاون المصرى السوفيتى بهدف إعطاء الأولوية لإزالة آثار العدوان الإسرائيلى علينا " .

وهنا علق بودجورنى قائلاً ، إنه يصعب أن نجد فى العالم دولة غير منحازة مائة بالمائة . واستمر عبد الناصر فى حديثه قائلاً :

" إننا إذا كنا نطلب منكم أن تكونوا معنا فى وقت الحرب ، فيجب أن نكون نحن معكم فى وقت الحرب ووقت السلم . وأمامنا الآن أيام صعبة يتعذر أن نتغلب عليها وحدنا ... ولأن النضال يستهدف هذه المرة تحرير أراضينا بقوة السلاح ، فإنه يتحتم علينا أن نتفق مع الاتحاد السوفيتى . ونحن على استعداد لتقديم تسهيلات لسفن أسطولكم من بورسعيد إلى السلوم . وبالطبع ، فإننا سوف نستمع إلى أشخاص هنا فى مصر يقولون لنا : أنتم أخرجتم الإنجليز من الباب وأدخلتم السوفيت من النافذة . ولكن كل هذا يهون ويمكن تحمله فى سبيل تحرير أرضنا .. " .

ونتيجة لهذه المباحثات ، كان رد الاتحاد السوفيتى يوم ٢٩ يونيو ملخصه أنه يرحب بتعزيز العلاقات بين الدولتين ، وازدياد حجم التعاون العسكرى ، والموافقة على إرسال مستشارين عسكريين بما فى ذلك خبراء الدفاع الجوى إلى مصر . أما موضوع عدم الانحياز ، فإن الاتحاد السوفيتى يؤيد رأى مصر بضرورة التفكير فى الوقت المناسب والأسلوب المناسب لاتخاذ أى إجراء فى هذا الشأن بما يتمشى مع مصلحة مصر .

وفى رأى محمود رياض[1] وزير الخارجية حينئذ :

(١) المرجع السابق – ص ١٠٥ .

" إن تلك الجولة من المباحثات بين عبد الناصر وبودجورنى فى شهر يونيو كانت حاسمة من نواح عديدة . لقد كان عبد الناصر يريد أن يعرف من جانبه الأرض التى سيقف عليها لإزالة آثار العدوان ، وكان الإعتبار العسكرى يحظى عنده بأولوية قصوى ، إلى درجة أن استقلالنا فى السياسة الخارجية وهو الأمر الذى خاض عبد الناصر معارك ضخمة من قبل للمحافظة عليه وتدعيمه طوال السنوات السابقة ، قد أصبح من الضرورى أن يتلاءم مع المرحلة الجديدة . كما أن سياسة عدم الانحياز التى رفع عبد الناصر لواءها من قبل مع نهرو وتيتو ، بدأ التفكير لأول مرة فى التضحية بها بعد أن رأينا من الولايات المتحدة هذا الانحياز الكامل لإسرائيل " .

□ □ □

وهكذا بدأت القوات المسلحة فى الحصول على الأسلحة والمعدات من الاتحاد السوفيتى تباعاً ، وكان لها الأثر الكبير والفعّال فى رفع الكفاءة القتالية للقوات ورفع الروح المعنوية .

وابتداءً من عام ١٩٦٨ ، كانت صفقات السلاح الجديد تتم فى شكل اتفاقيات وقروض مالية ذوات شروط مريحة . فقد كانت الاتفاقيات تقضى بفترة سماح مدتها عشر سنوات ، وتسدد الأقساط على سنوات طويلة وبفائدة منخفضة حوالى ٢,٥٪ .

واستعانت مصر بمستشارين عسكريين من الاتحاد السوفيتى لإعطاء الخبرة فى التدريب وصيانة الأسلحة والمعدات . وازداد عددهم تدريجيا حتى أصبحوا موجودين فى كل قيادة وكل وحدة من مستوى وزارة الحربية حتى مستوى الوحدات . وقد تسبب وجودهم بهذا العدد الكبير ، فى بعض الحساسيات والاختلاف فى وجهات النظر فى العمل بين بعض القادة المصريين وبعض المستشارين ، ولكن الحكمة كانت تسود فى مثل هذه الحالات . والحقيقة أن الاستفادة منهم خلال السنوات القليلة التالية لحرب يونيو كانت ضرورية ، لأنهم كانوا يؤدون مهامهم العسكرية بكفاءة وإخلاص .

وفى ظل الظروف الصعبة التى كانت تواجهها مصر ، وافق الرئيس عبد الناصر على تقديم تسهيلات للاسطول السوفيتى فى كل من ميناءى الاسكندرية وبورسعيد ، وأصبح للاتحاد السوفيتى تواجد بحرى فى الميناءين . واستمرت هذه التسهيلات فى عهد الرئيس السادات وبموافقته .

وكنا فى جبهة القناة نشعر بمدى الجهد الذى تبذله القيادة السياسية ، ومدى المعاونة التى يقدمها الاتحاد السوفيتى ، لإعادة بناء القوات المسلحة والحصول على الاسلحة والمعدات الضرورية لبناء الدفاع عن منطقة القناة . وكانت النتائج واضحة أمامنا فى الجبهة ، وبالتالى يزداد الدفاع تماسكاً يوماً بعد يوم ، وتزداد قدرة القوات على الصمود استعداداً لمراحل تالية حيث يبدأ القتال .